جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دراسة تحليلية لأثر القروض البنكية على التنمية المستدامة

دراسة حالة _ البنك الخارجي الجزائري _ مستغانم _

من إعداد الطالبة:

- بن شاعةأحلام

تحت إشراف الأستاذة :

د/هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	د/.شاشوة فضلون	محاضر - ب -	رئيسا
الأستاذ(ة)	د./ شنين قادة	مساعد – ب -	مناقشا
الأستاذ(ة)	د/ هني أمينة	محاضر -أ-	مقررا ومؤطرا

السنة الجامعية: 2023-2024

نوقشت يوم: 2024/06/26

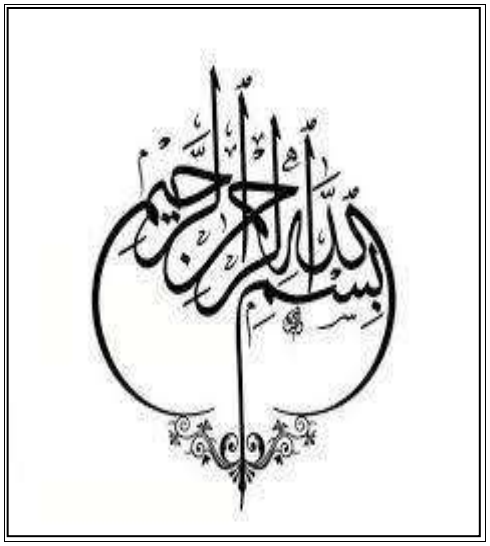

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ❶ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ❷ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ❸ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ❹ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ❺}

[سورة العلق: 1- 5]

الشكر و التقدير

إن الشكر لله شكرا عظيما و الحمد لله حمدا كثيرا الذي أعاننا في إنجاز هذا الدراسة

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على إنجاز هذا العمل

و في تذليل ما واجهنا من صعوبات و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة هني أمينة، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة التي كانت عونا لنا و لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة اقتصاد نقدي وبنكي

كما اقدم الشكر إلى كل من ساهم في نجاحنا و لم يبخل بتعليمنا للوصول الى مستوى ارقى داعينا الله

عز و جل أن ينير قلوبهم بالعلم و أن يجزيهم عطاءه.

الإهـــــــــداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ،أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى:

_إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله،إلى من كان يدفعني قدما نحو الإمام لنيل المبتغى،إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة،إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام،إلى من علمني العطاء دون انتظار،إلى من احمل اسمه بكل افتخار، "أبي" حفظه الله ورعاه

_إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان،إلى التي صبرت على كل شيء،إلى التي رعتني و كانت سندي في الشدائد،إلى بسمة الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي" أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها

إلى من حبهم يجري في عروقي،إلى من بهم أكبر و عليهم اعتمد، إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي

إلى رفيق دربي وسندي في هذه الحياة : زوجي العزيز

إلى القلوب الطاهرة و النفوس العفيفة إلى الإخوة التي لم تلدهم أمي زميلاتي و زملائي في الدراسة

إلى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى....

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرّفان	
إهداء	
مقدمة	5-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقروض البنكية	
تمهيد	07
المبحث الأول: أدبيات البنوك التجارية	08
المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية	08
المطلب الثاني: وظائف البنك التجاري وأهميته	10
المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية	12
المطلب الأول: تعريف القروض	12
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ووظائفها	14
المبحث الثالث: السياسة الإقراضية	21
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها	21
المطلب الثاني : مكونات السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة في قرار الإقراض	22
خلاصة الفصل:	27
الفصل الثاني: التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة	
تمهيد	29
المبحث الاول: أدبيات التنمية المستدامة	30
المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة	30
المطلب الثاني: خصائص وأسس التنمية المستدامة	33
المبحث الثاني: : أبعاد واهداف التنمية المستدامة	35
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	35

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: اهداف التنمية المستدامة	38
المبحث الثالث: علاقة البنوك بالتنمية المستدامة	42
المطلب الأول: قبول الودائع ومنح الائتمان والتسهيلات المصرفية	42
المطلب الثاني: علاقة البنوك بالتنمية المستدامة	44
خلاصة الفصل:	46
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري – مسنغانم	
تمهيد	48
المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي	49
المطلب الأول : تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري	49
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخارجي الجزائري مستغانم	51
المبحث الثاني: النشاط الاقراضي للبنك الخارجي الجزائري	53
المطلب الأول: أنواع القروض البنكية المقدمة حسب البنك الخارجي الجزائري	53
المطلب الثاني: شروط الحصول على القرض	55
المبحث الثالث: دور البنك الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة باستغلال القروض البنكية	58
المطلب الأول مساهمة البنك الخارجي الجزائري لولاية مستغانم في تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	58
المطلب الثاني: مساهمة البنك الخارجي الجزائري لولاية مستغانم في تحقيق المؤشرات البيئة والتكنولوجية	61
خلاصة الفصل	63
خاتمة	65
قائمة المصادروالمراجع	70
ملخص	

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

العناوين	الترقيم
الجدول رقم (01): تلخيص الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	38
الجدول رقم (02): المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة وفق الأمم المتحدة	44
الجدول رقم (03): المؤشرات البيئية لقياس التنمية المستدامة وفق الأمم المتحدة	45
الجدول رقم (04): المؤشرات الإقتصادية لقياس التنمية المستدامة وفق الأمم المتحدة	46
الجدول رقم (05): عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الخارجي الجزائري	59
الجدول رقم (06): عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي مولها البنك الخارجي الجزائري	61

قائمة الأشكال

العناوين	الترقيم
الشكل رقم (01): مخطط لأنواع القروض البنكية	19
الشكل رقم (02): التواريخ الرئيسية للتنمية المستدامة والالتزامات الدولية	32
الشكل رقم (03) أهداف التنمية المستدامة خطة 2030	41
الشكل رقم (04) الأهداف الإنمائية	41
الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخارجي الجزائري مستغانم	52

مقدمة

مقدمة عامة

الجزائر، على غرار باقي دول العالم، ومنذ قمة جوهاسمبورغ عام 2002، تسعى للمصالحة بين النمو الإقتصادي والبيئة و العدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال تنفيذ مختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي اعتمدها المجتمع الدولي كدينامية حتمية لتعزيز التنمية المستدامة والتي لا تحترم البيئة المحلية فحسب بل حتى العالمية.

في ظل هذه التحولات ، أصبحت الاستدامة قضية محورية لمختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات المصرفية. فالبنوك، باعتبارها مؤسسات مالية رئيسية، تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال ممارساتها الإدارية والتمويلية.

فالقروض الممنوحة من البنوك لقطاعات معينة كالصناعات الثقيلة أو استخراج الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى آثار بيئية وصحية سلبية، كما أن تركيز البنوك على تحقيق الأرباح قد يؤدي إلى إغفال التأثيرات الاجتماعية والبيئية لقراراتها الائتمانية. هذا بالإضافة إلى محدودية وصول بعض الفئات المجتمعية للخدمات المصرفية.

ومن هذه الزاوية، تأتي دراستنا البحثية هاته لتقصي وتحليل الآثار المختلفة للسياسات الإقراضية البنكية في الجزائر على أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية بعنوان: "**دراسة تحليلية لآثار القروض البنكية على التنمية المستدامة** ، البنك الخارجي لولاية مستغانم كدراسة حالة.

- **إشكالية الدراسة:**

وضمن السياق اعلاه، تتمحور اشكالية دراستنا في: **ما مدى تأثير القروض البنكية على التنمية المستدامة؟**

وبذلك نجد أنفسنا امام مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- مامفهوم التنمية المستدامة؟ وماعلاقاتها بالقروض البنكية؟
- هل القروض البنكية في الجزائر بممارسات مستدامة؟

☜ ماهي المساعي وتحديات التوجه نحو التمويل المستدام؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة إيجابية مابين القروض البنكية وممارسات التنمية المستدامة زيادة على أنها علاقة الجزء من الكل .

- تساهم القروض البنكية كأداة دعم النمو الإقتصادي في تأثير على تحقيق التنمية المستدامة

- **اهمية الدراسة:** تكتسب الدراسة اهمية علمية وعملية تتمثل في:

☜ الأهمية العلمية:

وترتكز في التعرف على مفهوم الممارسات الإقراض البنكي تأثيره في تحقيق التنمية المستدامة

☜ الأهمية العملية:

وترتكز على التعرف على ممارسات التنمية المستدامة وعلاقتها بالقروض البنكية ومدى هذه العلاقة .

- **هدف الدراسة:**

وفي ضوء مشكلة الدراسة تم تحديد الهدف الرئيسي لها المتثمثل في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية اعلاه، وذلك من خلال الدراسة التحليلية للعلاقة بين القروض البنكية والتنمية المستدامة واسقطاهما على البنك الخارجي نموذجا.

- **منهجية الدراسة:**

بغرض الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه، تم اعتماد كل من:

- المنهج الوصفي، التجريبي والمنهج التحليلي بما يناسب طبيعة دراستنا، فالمنهج الوصفي نجده في التطرق للأطر النظرية لمتغيرات الدراسة حتى نلم نظريا بحيثيات الموضوع، المنهج التجريبي من تقصي

أثر هذه العلاقة ، اما المنهج التحليلي فعالجنا به مدى تأثير امن خلال العلاقة الترابطية واختبار فرضية الدراسة.

- بالنسبة لهيكل الدراسة فقط ارتأينا ان يكون في فصلين على نحو فصل الأول يخص الأطر النظرية بمفاهيم أساسية لكل من القروض البنكية والتنمية المستدامة الفصل الثاني التطبيقي فيتمثل في الدراسة الميدانية والتي كانت بالبنك الخارجي لاختبار مدى تأثير القروض البنكية على التنمية المستدامة ، وكان كل ذلك بخطة ثنائية المباحث والمطالب رباعية الفروع.
- أما من حيث أدوات البحث فتم الاعتماد على مختلف المؤتمرات ، المقالات العلمية والمداخلات من خلال المجلات العلمية المتخصصة المحلية و الدولية الدورية كونها محينة لمستجدات موضوع دراستنا ، تقارير المنظمات ومناشير الأمم المتحدة للبيئة بالإضافة إلى بعض الكتب ومذكرات التخرج لنيل شهادة الماجستير والماستر وأطروحات الدكتوراه والمراجع الالكترونية.

- **دو افع إختيار موضوع الدراسة:**

مما لاشك فيه ان اختيار الطالب لأي موضوع معين خلفه دوافع شخصية ذاتية واخرى موضوعية، هذا وتتمثل دوافع اختيارنا لموضوع الدراسة فيما يلي:

- الدوافع الشخصية الذاتية:
  - الميل الشخصي لكل ما يخص البنوك، والتنمية المستدامة
  - الرغبة الخاصة في البحث والاستقصاء عن مستجدات نحو قروض بنكية مستدامة وتمويل أخضر مستدام
- الدوافع الموضوعية:
  - تخصص دراستي الجامعية .
  - حديث الساعة والساحة الاقتصادية.

- **الإطار المكاني والزماني للدراسة:**

☜ الإطار المكاني للدراسة:

- الدراسة الميدانية الممثلة البنك الخارجي

☜ الإطار الزماني للدراسة:

- الهامش الزمني لخطة التنمية المستدامة ، ابتداءا من من 01 يناير 2016 الى يومنا هذا.

- **الدراسات السابقة:**

نظرا لحداثة الموضوع، نجد ان قلة قليلة من مذكرات التخرج تطرقت الى هذا النوع من الدراسات التحليلية لهذا الموضوع، في المقابل نجد كم لابأس به من المجلات العلمية تخصصت فقط في هذا المجال ناهيك عن كثرة المؤتمرات والمداخلات التي انعقدت بشأنه.

- **دراسة د. راقية حداد: التمثيل الأخضر كأحد أدوات الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة المقريزي الدراسات الإقتصادية والمالية، المركز الجامعي أفلو، نخبر الدراسات القانونية والإدارية، المجلد رقم: 05 العدد: 02 (2021)
- **مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، لطالب موسى ولد الشيخ**، البنوك التجارية ودورها بالتنمية الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم تسيير قسم التسيير جامعة الجزائر، 2003-2004.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للقروض

تمهيد

القروض البنكية تلعب دورًا محوريًا في النظام المالي العالمي. البنوك هي المؤسسات الرئيسية التي توفر هذه القروض للأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. تساعد هذه القروض على دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال اللازم لبدء المشاريع وتوسيع الأعمال وتلبية الاحتياجات المالية المختلفة.

هناك العديد من أنواع القروض البنكية المتاحة، كل منها له أهداف ومميزات محددة، كما يخضع منح القروض البنكية لمعايير ومتطلبات محددة من قبل البنوك. تشمل هذه المتطلبات تقييم الملاءة المالية للمقترض، وتوفير الضمانات المناسبة، والتأكد من استخدام القرض للغرض المحدد. كما تلعب أسعار الفائدة والمدة الزمنية للسداد دورًا مهمًا في تحديد شروط القرض.

وفي هذا السياق، يستهدف هذا الفصل التعرف على القروض البنكية من خلال ثلاثة المباحث على النحو الآتي :

- المبحث الاول: آدبيات البنوك التجارية
- المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية
- المبحث الثاني: السياسة الإقراضية

المبحث الأول: أدبيات البنوك التجارية

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الجزائر وتلعب دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي على وجه الخصوص البنوك التجارية فهي أكبر مكوّن في القطاع المصرفي الجزائري، من خلال توفير قروض وتسهيلات مالية للمشاريع تعمل على تعزيز الاستثمارات الموجهة نحو التنمية المستدامة، لذا استوجب منا قبل التطرق القروض البنكية ان نتعرف على البنوك التجارية.

المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية

البنك هو مؤسسة مالية تهدف إلى تقديم الخدمات عالية الأفراء وكذلك الشركات ، سواء كانت خاصة أو عامة، واخترنا من البنوك البنك التجاري لما يناسب طبيعة دراستنا

أولا: تعريف البنك التجاري

- المفهوم القانوني (حسب التشريع الجزائري).[1]

البنك التجاري بموجب الأمر رقم 05-11 : يعتبر بنكا أي مؤسسة ائتمانية، تمارس لحسابها الخاص وكمهنة عادية ، العمليات التالية بشكل أساسي:

- تلقي الأموال من الجمهور.
- منح الإئتمان
- إجراء معاملات الصرف الأجنبي و التجارة الخارجية وفقا للتشريعات واللوائح المعمول بها.

[1] - الأمر رقم 05-11 المؤرخ في السادس أوت سنة 2003 المتعلق بالقرض والنقد ، المادتين: 66 و27 منه.

- المفهوم الإقتصادي:[1]

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تتجه أنشطتها الأساسية بشكل أساسي نحو الأفراد (الودائع والإستثمارات ، الادخار والإئتمان) أو الشركات أو السلطات العامة، يمكن أن تكون هذه مؤسسات مادية (وكالات، موزعين) أو مؤسسات افتراضية (عبر الأنترنيت او عن بعد)، ويحتفظ برأسمالهم مساهمون ليست بالضرورة عملاء.

ثانيا: مبادئ البنك التجاري: [2]

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها ، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها، ومن أهم

هذه المبادئ ما يلي :

1- السرية : إن عامل السرية أهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل، فلا يجوز للبنك أن يعلم أحد من أسرار عملائه. لهذا التزام عام تقتضيه أصول المهنة، ويستثنى الإلتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

2- حسن المعاملة : أساس تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه، فواجب. البنك اختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدريبيهم بما يمكنهم من التقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.

[1] -زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد: **جودة إدارة البنوك**، ط1، دار المسيرة النسر والتوزيع، عمان، الأردن، السنة: 1996، ص 3.
[2] - د.زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد: **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط2، دار وائل النسر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2013، ص 52.

3- الراحة والسرعة : إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم القضاء وقت الانتظار، ومما يساعد على السرعة في انجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين.

4- كثرة الفروع : يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة تعود بفوائد كثيرة على البنك.

المطلب الثاني: وظائف البنك التجاري وأهميته

أولا: وظائف البنك التجاري

من بين أهم وظائف البنوك التجارية التي تشمل ما يلي:[1]

- قبول الودائع : و يقصد بالوديعة مبلغ مالي لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق، حيث يقوم البنك بفتح حساب باسم صاحب الوديعة ويمنح له شيكات يستطيع أن يصدرها للأمر متى يشاء في حدود المبالغ المودعة في حسابه.
- تقديم القروض: يحقق البنك ارباحا عن طريق ممارسة نشاطه المتمثل في منح قروض لتمويل الإستثمارات ، كما هو معلوم يحتفظ البنك بنية السيولة لمقابلة متطلبات المودعين كما يعمل على خلق التوازن بين الربحية والسيولة

[1]- د.خالد امين عبد الله: **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عملت الأردن، 1998، ص136.

- ادخار المناسبات: تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة، مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج، أو تدريس الأبناء في الجامعة أو شراء الهدايا في أعياد الميلاد،...الخ
- الاستثمار في الأوراق المالية : وهي الأسهم والسندات، حيث تقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وبالعكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاض في أسعارها، ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار غير المباشر.
- بيع وشراء العملات الأجنبية (الصرف) : تهتم البنوك التجارية بعملية بيع والشراء العملات الأجنبية لغرض توفير القدر الكاف منها لمواجهة حاجة العملاء يوما بعد يوم.[1]

ثانيا: أهمية البنوك التجارية: وتتمثل في :[2]

- تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد .
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية الدفع.
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطيات المولدة من ابداعات الجمهور .
- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلافا تمرر الدولة سياساتها النقدية.
- تعد البنود التجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع أن يلي كل من الحاجات الإئتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال و الحكومات.

[1]- د.زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد: **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، المرجع سبق ذكره، ص17.
[2]- د.عبد الحق بوعتروس: **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص27.

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية

المطلب الأول: تعريف القروض

أولا : مفهوم القرض

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر، كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر .

- **اصطلاحا:**[1] فالقرض اصطلاحا باللغات الأوروبية فإن الكلمة المقابلة للكلمة قرض هي <Crédit> ، أصلها هي الكلمة اللاتينية <créditum> المشتقة من الفعل اللاتيني .<credere>

- من المنظور الإقتصادي[2]**:**

أما اقتصاديا القرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك ، فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا وحسب تعريف " Any " فالقرض هو: وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده اما رأسمال نفسه أو ما يعادله"،

وكما يقول G petit Duis Audio" : منح البنك يعني منح الثقة إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله.

- من المنظور القانوني [3]**:**

وتعني تسليم الغير مالا منقولا على سبيل الدين الوديعة وكالة للإيجار أو رهن مع نية استعادة

[1] -أ. شاكر قزويني : **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 من 90

[2] - نفس المرجع السابق.

[3]- عبد المعطي رضا رشيد: ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999، ص 113.

المال بعد فترة محدودة.

- **من المنظور المصرفي:** [1] تعني كلمة قرض ثلاث معاني الإئتمان، التسليف و الاعتماد

- **من المنظور المحاسبي:** [2] يعني في المحاسبة الجانب الدائن في البنك و يمكن أيضا للقرض أن يعبر عن الثقة التي يضعها البنك في العميل و في قدرته على الوفاء بدينه في الأجل المحددة.

من المفاهيم أعلاه، نصل إلى ان عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر :

- ✓ الثقة :لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.
- ✓ المدة: وهي الأجل الذي يستفيد منه المقترض الأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.
- ✓ الوفاء :بالتحديد الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقرض

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود، و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيا فهم دور القرض نتعرض إلى النقاط الأساسية التالية :[3]

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.

[1] - د حسن العجول: **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك كلاسيكية**، دار النشر مؤسسة الثقافة الجامعية كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، 2000،ص62.
[2] - نفس المرجع السابق.
[3] -أ. شاكر قزويني : المرجع سبق ذكره، ص91.

- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي واسطة الزيادة إنتاجية رأس المال.
- المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.
- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.
- يمكن أيضا في الحصول على الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إبداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

ونظرا لأهمية الفروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع والمدخرين القروض المقدمة من البنوك تحتوي على فوائد أكبر مما عليه في الأسواق

إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض على عكس الفروض السوق[1]

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ووظائفها

أولا: انواع القروض البنكية

يمكننا تصنيف القرض بناءا على العديد من المعايير من حيث الغرض من حيث القطاع، المدة الضمانات المقدمة كما الآتي:

- **قروض من حيث الغرض**، و تنقسم القروض من حيث غرض استخدامها إلى: [2]

- القروض الإستهلاكية: وهي القروض التي يطلبها المستهلكين لتمويل احتياجاتهم الشخصية كشراء السلع . مثل السيارات ومعظم تلك القروض يتم سداد أقساطها في شكل دفعات شهرية، ويعتبر البعض بطاقات

[1] - أ. شاكر قزويني : المرجع سبق ذكره، ص91.
[2] -دنيا بوقديرة: سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية و بنوك ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص32.

الإئتمان المصرفي فصرفي مستهلك لكنها غير مباشرة .

- القروض الإستثمارية: ويقصد بها القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهذا قصد تكوين رأسمال ثابت و الذي يبقى في المؤسسة لفترة زمنية طويلة مثل العقارات الأراضي المباني، تمنح القروض الإستثمارية لبنوك الإستثمار وشركات الإستثمار لتمويل اكتتابها في سندات أسهم جديدة وتمنح القروض الإستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية.

الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا التمويل البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيض درجة هذه المخاطر ومن بين هذه الخيارات المتاحة لها في هذا المجال اشراك عدد مؤسسات في تمويل واحد.

- قروض الإستغلال وهي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية وهي في الغالب لا تتعدى 12 شهرا، وتلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض إذا أرادت التغطية الآتية لاحتياجات خزينتها إذا أرادت مواجهة عملية تجارية في وقت واحد.

- القروض الإنتاجية: تمنح هذه القروض من أجل شراء مواد إنتاجية (مصانع الآلات...) أو تمويل الأصول الثابتة المشروع (مباني أراضي للمنشآت التي تعاني من صعوبات مالية لأجل قصير أو طويل).[1]

- **<u>القروض من حيث القطاعات الإقتصادية</u>**، يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الإقتصادية المفترضة إلى عدة أنواع:[2]

- قروض صناعية: وهي الفروض التي يطلبها الحرفيون والمصانع ويتم منحها لأجال متوسطة أو طويلة و

[1]- دنيا بوقديرة: المرجع سبق ذكره، ص32.

[2] -جعادر كميلة، بلعقون هاجر: تسيير القروض المصرفية مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر، سنة 2021/2020، ص18.

ذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة. وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة، تستخدم هذه القروض لتغطية تكاليف الإنتاج والتوسع وتطوير العمليات الصناعية، وتتميز بفوائد منخفضة، يجب على الشركات التقدم بطلب،،وتقديم المعلومات اللازمة عن المشاريع التي تريد تمويلها عند طلب القرض

- القروض الزراعية : تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كموطن أساسي لها، والقروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء أعمدة أو جرارات، وتمنح القروض الزراعية لأجال قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم ولا شك أن هناك مخاطر عالية لهذه النوع من القروض، وذلك بسبب أثر العوامل الجوية بالإضافة إلى تأجير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليا. وقد تعطى هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة إجراء تحسينات جذرية، و في كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة تقوم بمنح القروض بشروط سهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك بمساهمة التنمية الإقتصادية.

- القروض العقارية: تمنح القروض العقارية للأفراد و مشروعات التمويل شراء أرض أو بناتها أو شراء مبنى، تكون مدة هذا النوع من العروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من 15 سنة، وغالبا تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بناية وتقوم المصارف المتخصصة بتقديم هذا النوع من القروض، تختلف شروط تقديم والحصول على هذا النوع من القروض من بنك إلى آخر، حيث تعتمد على الدخل وقيمة العقار المراد تمويله و التاريخ الائتماني، كما تتميز بفوائد منخفضة وأجل سداد طويل.[1]

- **<u>قروض حسب أجالها (المدة):</u>** تنقسم تبعا لهذا المعيار الى: [2]

- قروض قصيرة الأجل مدتها لا تزيد عادة عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة، وتمنح هذه

[1] - جعادر كملية: المرجع سبق ذكره ، ص18-19.
[2] - نفس المرجع السابق.

القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنوك.

- قروض متوسطة الأجل: تتراوح أجالها بين السنة وسبعة سنوات، وهي تمنح لغرض تمويل المشاريع الإستثمارية المتعددة، ويحدد لها برنامج للسداد، ويرتبط بالتدفقات المالية والمتوقعة، والتي يستدل عليها من خلال الدراسات الاقتصادية للمشروع المقترض، عادة ما تسدد هذه التسهيلات على دفعات متساوية أو بدفعة واحدة.

- قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن سبع سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار قبل البدء في الحصول على فوائد.

- **<u>قروض من حيث الضمان:</u>**[1]

القروض المضمونة هي القروض التي يقدم المقترض مقابل الحصول عليها ضمانات عينية، وهو يستند إلى رهن ممتلكات منقولة أو هي منقولة أو كفالة شخص ثالث لغرض تقليل المخاطرة الإئتمانية، وإن الغالبية العظمي من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا، فيطلب البنك من العميل ضمانا تكميليا بعد التحقق من سمعته و مركزه المالي.[2]

فالضمان لا يعني ضمان التسديد في كل الأحوال ولكنه نوع من إجبار المقترض على التسديد مستقبلا أو حماية البنك من أخطاء سوء تقدير المركز الائتماني للمقترض .

[1] - دنيا بوقديرة: المرجع سبق ذكره، ص 34.
[2]- دنيا بوقديرة: المرجع سبق ذكره، ص 35.

و تنقسم القروض المضمونة إلى:

- قروض بضمان عيني قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتامين للقرض و فروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول أو بضمان الكمبيالات، وهو هناك فروض بضمان مستخلصات المقاولين و بضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع الأجل شراءات الإبداع و الإستثمار.
- قروض بضمان شخصي: وهي قروض يمنحها البنك لعميله دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على متانة المركز المالي للعميل كضمان السداد القرض، وبموجب هذا النوع من القروض يضع البنك تحت تصرف العميل جدا معينا من الإئتمان يمكن أن يسحب منه على أن يقوم بسداد رصيد الدين في نهاية فترة القرض.

- قروض غير المضمونة في هذا النوع من الفروض يكتفي المقترض بوعد الدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، يمنح هذا النوع من الفروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الأجل المحددة.

هذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية، وتكمن أهمية دراسة وتحليل القوائم المالية في معرفة المركز المالي للعميل حيث أن هذا الأخير يعتمد على مالية المقترض في البضائع وأوراق القبض الحسابات المدينة الأصول السائلة وكلها تمثل القدرة على الوفاء ولا يعتبر القرض غير المضمون أقل سلامة من الفروض المضمون كون أن النوع الثاني معرض الإخفاء القيمة السوقية للضمان وبالتالي يخسر البنك من قيمة القرض عكس النوع الأول المقدم للمقارض ذي القدرة المالية والسمعة الحسنة التي تفرض عليه سداد الدين حفاظا على سمعته التجارية.[1]

- <u>القروض من حيث عدد المقترضين</u> ينقسم هذا النوع من القروض إلى:[2]

[1]- دنيا بوقديرة: المرجع سبق ذكره، ص 35-36.
[2] -ا .رضا صاحب أم حمد آل علي: إدارة المصاريف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط2، دار فكر طباعة ونشر،وتوزيع، سنة 2002، ص 219.

- قروض يقدمها مصرف واحد، إن الأصل في القرض أن يقدمه مصرف واحد فيفضل المصرف أن يقوم وحده بمنح القروض وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق على سعرها، وتقوم إدارة المصرف ببذل أقصى جيدها دائما للوصول إلى أعلى مستوى للإقراض، فالمصرف الذي يرفع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد. فإنه إجمالا يحقق أرباحها إلا إذا كانت مصاريفه أكثر من إيراداته.

- قروض مجمعة تشير القروض المجمعة إلى اشتراك أكثر من مصرف واحد بتقديم قرض معين الذي غالبا ما يكون كبيرا نسبيا، بحيث لا يستطيع مصرف بمفرده تقديمه، ويتم تأمين مثل هكذا القرض بالنيابة عن المقارض وذلك عن طريق مجموعة من المصارف المقرضة.[1]

الشكل رقم (01): مخطط لأنواع القروض البنكية

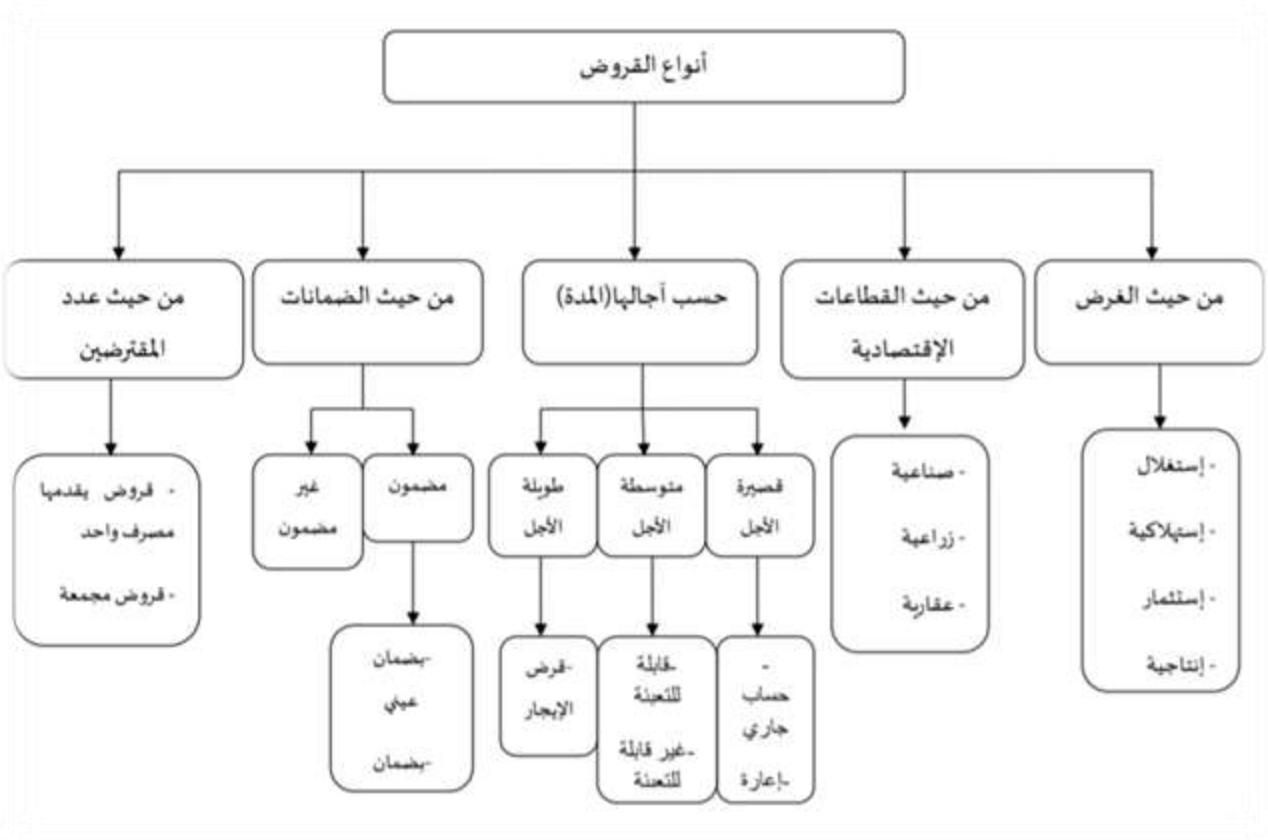

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ماتقدم أعلاه

[1] -رضا صاحب أم حمد آل علي:: المرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا: وظائف القروض البنكية

إن للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية المعاصرة أهمية كبيرة ويكفي للتدليل على هذه الأهمية الدور الذي يقوم به الائتمان في تسوية المبادلات التجارية الخارجية والداخلية وتتساعد هذه الأهمية أكثر في البلدان الصناعية المتقدمة إذ تشكل نقود الودائع الجزء الأكبر من مكونات عرض النقد أو من كمية وسائل الدفع ومنه يمكن حصر وظائف الائتمان المصرفي في الجوانب الآتية.[1]

- وظيفة تمويل الإنتاج :

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث يستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولهذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

- وظيفة تمويل الاستهلاك:

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلك على سلع استهلاكية الحاضرة بدفع أجل ألمانيا، فقد يعجز الأفراد على توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري. لذا يمكنهم الحصول عليها بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة ويكون دفع ألمان هذه السلع بفترة مستقبلية مناسبة.

- وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإجراء الدعم نظير أهميتها من خلال مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للنقود الودائع من إجمالي مكونات

[1] -د.محمد ناظم نوري الشمري: **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار العامر القاضية الإسكندرية من 93.

العرض النقدي يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات بين الأطراف المختلفة.[1]

المبحث الثالث: السياسة الإقراضية

تسلط السياسة الافتراضية الضوء على جميع أنواع القروض التي تقدمها المصارف لعملائها والشروط المرتبطة بها و يمكن لسياسة الإقراض أن تكون ناجحة لفضل السياسة الجيدة، وإدارة القرض واسترداده و هذا ما سنتطرق له في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها

أولا: مفهوم سياسة الاقراض [2]

أن سياسة الإقراض لدى أي بنك أنها في مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك ولطيفة منح القروض بشكل منضبط، يمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي حين الفارسة البنك لهذه المهمة ويقصد الحاجة مشروع ما إلى احوال، حاجته إلى رأس مال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، ومن لم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية، ويستوي في ذلك أن يكون الافتراض الأجال طويلة أو متوسطة أو قصيرا، وتسعى المشروعات في العادة إلى تحقيق ما يعرف بالتوازن المالي بين المصادر الداخلية أو الثانية أو المصادر الخارجية أو غير الذاتية..

هي مجموعة من الميادين التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الانسانية، وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تحدد الخطوط العامة التي تع كم نشاط المصرف في حالات

[1] - د.محمد ناظم نوري الشمري: المرجع سبق ذكره. ص 95

[2]- ط.صديق توفيق نصار: العوامل المؤثرة في منح التسهيلات الإئتمانية المباشر دراسة تحليلية مقارنة بالمصارف الإسلامية و التجارية العاملةفي قطاع غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين، السنة 2005، ص32.

قرار منح التسهيلات الاكتمالية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله بهدف التحقيق أفضل عائد ، والحاد منا لهده يلوم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الائتمان ، والذي تسعى من خلاله لتحقيق الأمور التالية: الأمان والرعية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع".

ثانيا: أهداف سياسة الإقراض

الهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :[1]

- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك ، وتوزيع لموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة.

- تسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري .

- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك ,

- محافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الأمنة والسيولة القانونية :

- تلبية طلبات الزبائن من العروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانونا.

المطلب الثاني : مكونات السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة في قرار الإقراض

أولا: مكونات سياسة الإقراض

لا يوجد سياسة قمعية تسير عليها المصارف أزاء الإقراض ، إذا تختلف سياسة الإقراض من مصرف

[1] - ط.صديق توفيق نصار: المرجع سبق ذكره، ص32.

إلى آخر باختلاف أهدافها ومجال تخصصها وهيكلة لتنظيمها وحجم رأسمالها والظروف الاقتصادية السائد والاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يعمل بها البنك ويمكن القول إن من أهم مكونات سياسة الإقراض هي:[1]

- **الالتزام بالقيود القانونية : legal consideration**

قد يحدد القانون التوسع في الائتمان أو قد يفصله وتحدد التشريعات المصرفية الحد الأقصى للقروض، أسعار فوائدها ، عمولاتها والضمانات ونوعية النشاطات الجائز تمويلها.

- **تقارير حدود ومجال التفويض delegation**

إذ تقرير السياسة محال إلا اختصاصات وحدودها وإبعادها وحدود التقويض ومستوي المخاد القرار، تكون تلك الحدود عرض التغيير كل سنة على الأقل وقد يوجد سلطة مطلقة للفرد الواحد الاتحاد القرارات بإعطاء القروض وقد تكون جماعية أو على شكل لجان القروض .

- **تحديد أنواع القروض التي يمنحها المصرف type of credit**

إذا تنص السياسة على القروض التي يتعامل معها المصرف وبذلك يتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة وغير المقبولة ، فقد لا تسمح يمنح القروض للإسكان ولكنها تسمح بالقروض الغرض استراد السلع من الخارج ولذا فهي تقتصد الجهود الكتيرة في خطوات منح الائتمان وإجراء عملية التحري ما دامت قطعت صلا الطريق على منح القروض للإسكان .

- **مجال إقامة المقترض :**

تنص بعض سياسات للإقراض إن تقتصر منح قروضها على العملاء الذين يسكنون جوار المصرف

[1] - د.محمد سعيد أنور سلطان: إدارة البنوك، جامعة الإسكندرية، السنة :2005، ص390

أو في أماكن قريبة منه ، إذ إن غرب المكان الذي يسكنه العميل يسهل مسالة التحري عن قدرته وجمعته.[1]

- **الحد الكلي المصرح به للائتمان :**

قد تحدد السياسة عدم منح القروض إلا في حدود 60% من الودائع ورغم إن هذه النسبة لها علاقة بسيولة ولكنها قد تكون من الارتفاع الذي يسمح بحرية منح القروض من قبل الإداريين دون احمد موافقة الإدارية العليا.

- **هيكلة محفظة الفروض:** وتتمثل في :

- فقد تحدد الساسة نوع من القروض التي يجب الابتعاد عنها والقروض الممنوع منحها إطلاقا
- نسب القروض أو الأهمية النسبية للقروض في كل نوع .

- **شروط الائتمان :**

منها شروط قبول الطلبات، وهي نقطة الانطلاق التي من بعدها يتم إجراء الخطوات اللاحقة مثل التحري والاستقصاء ، كما قد تحدد الشروط أقصى فترة منح الفروض وضرورة وجود عقد الفالي يرتب ترتيبات استرداد القرض وأنواع الضمانات المطلوبة أو القروض التي لا تحتاج لضمان عيني .

- **المنطقة التي يعمل فيها المصرف :**

إذ قد تحدد سلفا المنطقة التي يعمل فيها المصرف، هذا يعتمد على قدرة المصرف المالية وجسامة رأسماله ومدى تحمله للمخاطر .

- **إجراءات وخطوات الحصول على القرض:**

حيث تذكر الإجراءات التي يتطلبا إلمام القرض، وقد يبدو ذلك واضحا في المصارف الكتيرة ولا شك

[1] د.محمد سعيد أنور سلطان: المرجع سبق ذكره، ص390.

أن وضوح الإجراءات يسهل عملية التنفيذ.[1]

- **توثيق القروض**

إذ توضح السياسة النماذج والسجلات المطلوبة مثل طلب القرض وميزانية العملاء، وتقارير المراجع الخارجي و متابعة القروض وسياسة القروض في معظم البنوك ترتكز على عوامل متعددة منها الأمان، السيولة، الغاية من القرض ، الربحية التي سوف يحققها البنك من عملية القرض .[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الإقراض

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:[3]

1- **العوامل الخاصة بالعميل** : بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية التحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار إئتماني سليم.

2- **العوامل الخاصة بالمصرف**: وتتمثل هذه العوامل:

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها.

[1] - د.محمد سعيد أنور سلطان: المرجع سبق ذكره، ص391

[2] د.محمد سعيد أنور سلطان: المرجع سبق ءكره، ص391

[3] - سيف هشام صباح فخري: الإئتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير، العلوم المعرفية كلية الإقتصاد، جامعة حلب سوريا، 2009، ص ص8-9.

- نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة هو القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الاقراض المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

2- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- الغرض من التسهيل و المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل. خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منها.

- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية السنة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ، ولذلك أهمية خاصة حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف .[1]

[1] ط.سيف هشام صباح فخري: المرجع سبق ذكره، ص9

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، تبين لنا أهمية القروض البنكية ودورها الحيوي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالقروض البنكية توفر التمويل اللازم للأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم الاستثمارية والتنموية، كما تساهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية

من خلال استعراض أهداف القروض البنكية والسياسة الاقراضية، لاحظنا دور القروض في تعزيز المرونة المالية للعملاء وتحفيز النمو الاقتصادي على المستويين الفردي والوطني.

في الختام، يمكننا القول إن القروض البنكية تشكل أداة مهمة في تمكين الأفراد والشركات من تحقيق أهدافهم التنموية، وبالتالي المساهمة في رفع مستويات الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. ومع التطورات المستمرة في قطاع الخدمات المصرفية، من المتوقع أن تزداد أهمية القروض البنكية في المستقبل.

الفصل الثاني:

التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد

في عالم متغير بسرعة، أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. التنمية المستدامة هي نهج شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

في هذا الفصل، سنستكشف مفهوم التنمية المستدامة و سنبحث في أبعادها المختلفة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واهم المعوقات. كما سنستعرض الجهود الجزائرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، خطة الجزائر 2030، بالمقارنة مع الفصل الأول سوف نستخلص مدى تأثير القروض البنكية على التنمية المستدامة

ومن هذا المنطلق، يشمل فصلنا هذا تحت عنوان التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة على ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

- المبحث الاول: آدبيات التنمية المستدامة
- المبحث الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة
- المبحث الثالث: علاقة البنوك بالتنمية المستدامة

المبحث الاول: أدبيات التنمية المستدامة

وفي إطار سعي أغلب دول العالم لتحقيق تنمية اقتصادية صديقة بالبيئة، أصبح تحظى التنمية المستدامة بالاهتمام الكبير، حيث وفي هذا المبحث سنتطرق اليها من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

انتشر مصطلح التنمية المستدامة بشكل واسع في أرجاء العالم وأصبح يستخدم كثيرا في الأدبيات الاقتصادية وحتى في غير ذلك ، حيث يمكننا أن نستقي عدة تعاريف لهذا المصطلح من حيات مختلفة ، وقد شاع ربط هذا المصطلح بعدة مواضيع كالمدينة المستدامة والإنتاج المستدام بل وتفان السياسيون في استخدام هذا المصطلح الزنان في حملاتهم الانتخابية المختلفة للتأكيد على إلمامهم بالمستجدات العالمية في المجال البيني الاقتصادي والاجتماعي. و من هنا سنتعرف على مفاهيم التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو عام 1992 الذي حظي برعاية إعلامية كبيرة.

وعرف مصطلح التنمية المستدامة من قبل الكثير من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات بالكثير من القواسم المشتركة إلى حد الذي يجعلنا نقر بأنها مرادفات.

فالتنمية المستدامة وفق تقرير لجنة بروندتلاند هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.[1]

هذا و تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية

[1] - د.سهير ابراهيم حاتم الهيتي: **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ردمك، ط1، 2014، ص 111.

المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية وهي:

- **إقتصاديا** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة.

- **الصعيد الاجتماعي والإنساني** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية التعليمية خاصة في الريف.

- **الصعيد التكنولوجي** نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

- **الصعيد البيني** فهي تعني الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.[1]

الشكل رقم (02): التواريخ الرئيسية للتنمية المستدامة والالتزامات

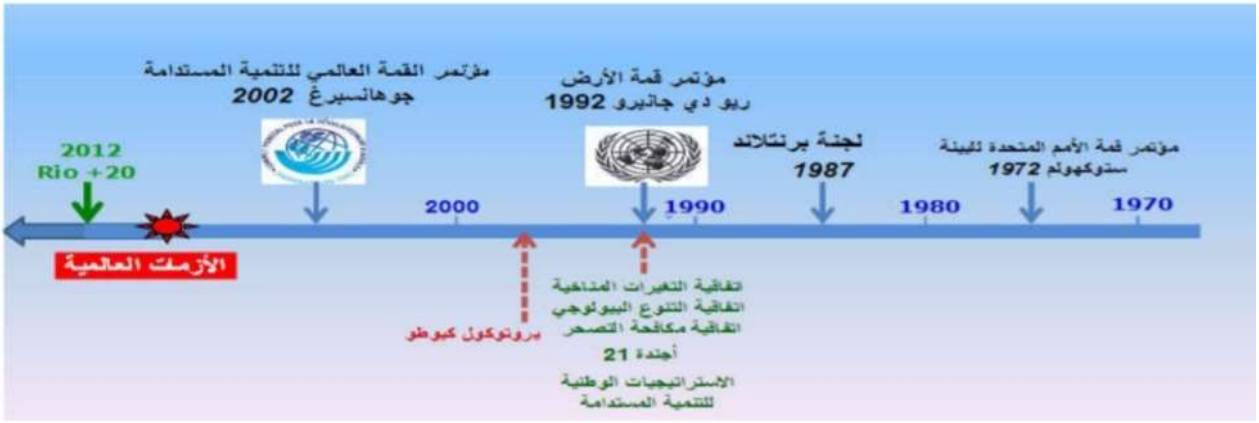

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة نحو اقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب، سنة 2014 من الموقع: https://www.unescwa.org/ar تاريخ الاطلاع:2023/03/24، التوقيت: 27:22.

[1] - ط.د. دنيا مرسلي- سامية عصنين: الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية - جامعة الجزائر 3، نخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية – المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد : 02، العدد:01، جانفي 2023، ص173- 174، https://www.asjp.cerist.dz/en/article تطلع عليها يوم: 2023/03/25، التوقيت: 12:05.

اما التشريع الجزائري، فتطرق الى مفهوم التنمية المستدامة في المادة 4 فقرة 4 من القانون رقم 03-10 حيث نجد أنه يقصد بالتنمية المستدامة بمفهوم هذا القانون أنه « يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيني في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية »[1]

وفي ظل هذه التعريفات يمكن اعتبار أن مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوم بينيا تم تحول الى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية كما يرى البروفسور في القانون بمعهد التعمير بفرنسا Jocelyne Dubois Maury:[2]

- محور اقتصادي يحتوى على تحقيق التطور و الفاعلية.
- محور اجتماعي يهدف الى تحسين حاجيات الإنسان الصحة السكن الاستهلاك التربية ، الشغل ،الثقافة.
- محور بيني يرمي الى حماية وتطوير البيئة والموارد الطبيعية لأجل طويل الأمد.

فالتنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، فالتنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا و أكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي و اقتصادي في التنمية.[3]

[1] - القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 09.

[2]- أ.زغموش فوزية: قانون البيئة و التنمية المستدامة، محاضرات تخصص التعمير والتهيئة العمرانية، المطبوعة البيداغوجية، كلية الحقوق القسم العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2021-2022، ص 14. https://fac.umc.edu.dz/droit/affichage/'ours/.pdf اطلع عليه يوم: 2023/03/24، التوقيت: 10:33.

[3] - أ.زغموش فوزية: المرجع سبق ذكره، ص15.

ثانيا: مفاهيم ذات صلة:

التنمية الحضرية: هي عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى مدينة أو للمادية مما يشمل النواحي الفيزيقية كالنسيج العمراني والمباني والكتل والجوانب الاجتماعية.[1]

التنمية العمرانية: يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافة والموارد المحددة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.[2]

- التنمية العمرانية شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية الإسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية ، توفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل ولا يمكن دراسة مشكلات التنمية العمرانية وأخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.[3]

المطلب الثاني: خصائص وأسس التنمية المستدامة

أولا: خصائص التنمية المستدامة[4]

- الاستمرارية (Continuity : اذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكنه من اعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة.

[1] - ط/ب. هشام العبد الديراوي: معوقات توفير المناطق المفتوحة والمساحات الخضراء في المخططات الهيكلية بقطاع غزة وسبل تطويرها 'مدينة دير البلح كحالة دراسية'، رسالة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية غزة، ديسمبر 2013، ص 33.

[2] ط/ب.هشام العبد الديراوي: المرجع سبق ذكره، ص34.

[3] - نفس المرجع السابق، ص34.

[4]- أ.د.هاشم مرزوك على الشمري وآخرون: الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، عمان دار الأيام النسر والتوزيع، 2015، ط1، 2016. ص 54-55.

- تحقيق التوازن البيئي (Ecological balance) وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة وضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عام استنزاف الثروات غير المتجددة وبناءا على ما سبق فإن التنمية المستدامة هم التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية التي تتخذ من التوازن البيئي هدفا مهما لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها لذلك يوجد علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والعمل على استمرارها ، اذ تشكل عنصرا أساساً ضمن اي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجيهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف الى المحافظة على سلامة البيئة .[1]

ثانيا: اسس التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق امرين اساسين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما من حقوق الإنسان الاساسية وترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس واهم هذه الاسس هي كالاتي:

- الإنسان (Human) : وهو المسؤول الأول عن التنمية المستدامة .
- الطبيعة (Nature) وما تحتويه من موارد سخرها الله لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام المتواصل اليها .
- التكنولوجيا (Technology) : وما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها .[2]

[1] - أ.د.هاشم مرزوك على الشمري وآخرون: المرجع سبق ذكره، ص55.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 57.

المبحث الثاني: : أبعاد واهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

يقصد بأبعاد التنمية المستدامة ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيني ، فأبعاد التنمية إجمالاً تتركز على البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي. ويقصد بها الباحث: البعد البيئي وكل ماله علاقة بحماية البيئة، والبعد الاقتصادي، وكل ماله علاقة بتحقيق النمو الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، وكل ماله علاقة بتحقيق التوازن والعدالة في المجتمع.[1]

وللتوضيح اكثر فإن:

أولا: البعد الاقتصادي

يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي من أجل زيادة الناتج الإجمالي والمحلي. الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وبالتالي زيادة متوسط الدخل الفردي وتحسين المعيشة والرفاهية لكل أفراد المجتمع من خلال توفير وتأمين ما يشبع حاجاتهم الأساسية من سلع وخدمات في الحاضر والمستقبل، كل ذلك مع تطوير القدرة الاقتصادية للدولة .

إن مسألة تنظيم الاستثمار والتنمية وتطوير الاقتصاد لا يمكن أن يكون على حساب البيئة، على هذا الأساس أدرج المشرع البعد البيئي فيها، حيث مع تكريس حرية الاستثمار وتشجيعه قيده بحماية

[1] - (بتصرف)، د.عقل بن عبد العزيز العقل: أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 904-905، https://www.edusohag.journals.ekb.eg/article اطلع عليها يوم:2023/02/23، التوقيت: 09:50.

البيئة وذلك من خلال عدة نصوص وأحكام قانونية، يمكن ذكر آخرها على سبيل المثال:[1]

كما نصت المادة 4 (معدلة من الأمر رقم 06-08): تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها .[2]

ثانيا: البعد الاجتماعي

يهدف البعد الاجتماعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطوير التعليم والرعاية الصحية، وتوفير السكن وفرص العمل، والقضاء على الفقر ومحاربة البطالة، وكل ما يؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة، خاصة في جو يوفر احترام حقوق الإنسان في إطار النسيج الثقافي المتنوع، ويفي بالحد الأدنى من معايير الأمن والاستقرار، في إطار المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتنفيذها .[3]

ثالثا: البعد البيئي

تعد البيئة من العناصر الأساسية لكل تنمية مستدامة وعدم الحفاظ عليها يعني ضياع الموارد الطبيعية والحيوية واستنزافها، وإلحاق أشد الأضرار بالأجيال القادمة.

وفي سياسته المشجعة للاستثمار لم يهمل المشرع البعد البيئي في هذا المجال. وهذا ما يظهر من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 وفي المادة الرابعة منه عندما اشترط في نظام التصريح شرط المحافظة على البيئة، حتى وإن عد إجراء بسيطاً لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، إلا أنه تشجيع على استعمال الوسائل التكنولوجية غير الملوثة، أي انتهاج أسلوب الاستثمارات النقية ، فالبيئة كما يقول

[1] - د.سي يوسف قاسي: الإطار القانوني لحماية البيئة و التنمية المستدامة بين المفهوم والأبعاد، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 01، العدد: 08، ديسمبر 2017، ص 274.

[2] - امر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار (المعدل المتمم)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، فبراير 2015، https://www.caci.dz/ اطلع عليها يوم: 2023/03/23، التوقيت 13:12.

[3] - سي يوسف قاسي: نفس المرجع السابق، ص 275.

الدكتور" سهير إبراهيم حاجم البهيتي" هي «المكان الذي نعيش فيه جميعا، والتنمية هي ما تحاول جميعا عمله لمحاولة تحسين نصيبنا في هذ المكان وبناء عليه ينبغي الجمع بين الاقتصاد والبيئة تماما في عمليات اتخاذ القرارات وسن القوانين، ليس لمجرد حماية البيئة وإنما لحماية التنمية وتعزيزها ..»

فلا بد من ربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال محاربة التلوث للحفاظ على الهواء والماء والتربة، ومحاربة التصحر بتوسيع مناطق الاقتصاد الأخضر، فيجب البحث عن أسباب التلوث البيئي لإيجاد الحلول البديلة للحفاظ على البحار والمحيطات وطبقة الأوزون وبيئة خالية من التلوث .[1]

الجدول رقم 01: تلخيص الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الأيكولوجية
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
كفاءة رأس المال	الحراك الإجتماعي	الطاقة
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: سي يوسف قاسي: المرجع سبق ذكره، ص 275.

[1] - د.سي يوسف قاسي: المرجع سبق ذكره، ص 275.

المطلب الثاني: اهداف التنمية المستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة مجموعة جديدة من الأهداف والأهداف الفرعية والمؤشرات قامت الأمم المتحدة بصياغتها في إطار تحديد أولويات التنمية العالمية في الفترة 2015-2030. وهكذا حلّت تلك الأهداف محل الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت قد رسمت الأولويات العالمية للفترة 2000-2015 ولكن على عكس "الأهداف الإنمائية للألفية " التي اقتصر وضعها على مجموعة محدودة من الخبراء، فإن أهداف التنمية المستدامة" نتاج أكبر جهد استشاري قامت به الأمم المتحدة في تاريخها (فورد 2015).

والواقع أنه في أعقاب مؤتمر "ريو + 20" الذي نظمته الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عام 2012، قامت الأمم المتحدة يتكوين مجموعة عمل مفتوحة تضم ممثلين 70 دولة من أجل الخروج بمسودة أجندة. كما قامت الأمم المتحدة بتدشين سلسلة النقاشات العالمية" - شملت تلك النقاشات 11 جولة استشارية حول موضوعات معينة و83 جولة استشارية قومية ضمت ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والناشطين والأكاديميين والقطاع الخاص وغيرهم إلى جانب استطلاعات للرأي بين الجمهور ناهيك عن استطلاع "عالمي" على الانترنت تم خلاله سؤال المشاركين عن القضايا التي يجب أن تشملها الأهداف. وقد قدمت مجموعة العمل المفتوحة مسودة أجندة تشمل تلك الأولويات والنتائج التي تمخضت عنها "النقاشات العالمية ونتائج الاستطلاع العالمى إلى الأمم المتحدة في أواخر 2014، وكانت تلك المسودة هي الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات مع الحكومات والتي أجريت في الفترة الممتدة من جانفي إلى أوت 2015. وفي سبتمبر 2015 وبعد سبعة أشهر من المفاوضات، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 1/70 تحت عنوان "تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" والذي شمل 17 هدفا و 169 هدفا فرعيا.[1]

[1] - تضامن: الدليل الإرشادي إلى أهداف التنمية المستدامة، http://www.tadamun.co/ اطلع عليها يوم: 2023/03/25، التوقيع: 22:04.

أولا: تتمثل هذه الأهداف في:[1]

1- القضاء على الفقر.

2- القضاء التام على الجوع.

3- الصحة الجيدة والرفاه.

4- التعليم الجيد.

5- المساواة بين الجنسين.

6- المياه النظيفة و النظافة الصحية.

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

8- العمل اللائق ونمو الإقتصاد.

9- الصناعة والإبتكار والهياكل الإقتصادية.

10- الحد من أوجه عدم المساواة.

11- مدن ومجتمعات محلية ومستدامة.

12- الإنتاج والإستهلاك المستدام.

13- العمل المناخي.

14- الحياة تحت الماء.

15- الحياة في البر.

16- السلام والعدل و المؤسسات القوية.

17- الشراكات من أجل الأهداف.[2]

[1] - أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، https://www.undp.org/ar/arab-states اطلع عليها يوم: 2023/03/25، التوقيت: 23:44.

[2] - أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، المرجع سبق ذكره

ثانيا: المقارنة بين الاهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة خطة 2030:

الشكل رقم (03) أهداف التنمية المستدامة خطة 2030

المصدر: https://unsdg.un.org، تاريخ الإطلاع: 23-05-2024

الشكل رقم (04) الأهداف الإنمائية

المصدر: https://unsdg.un.org، تاريخ الإطلاع: 23-05-2024

يمكن النظر إلى أهداف التنمية المستدامة" على أنها تمثل في الأساس صيغة مطورة من الأهداف الإنمائية للألفية". وذلك على الرغم من وجود اختلافات أساسية في التوجه والنطاق بين المجموعتين من الأهداف. من ناحية كانت النقاشات التي تمت بخصوص اهداف التنمية المستدامة" تشاركية على نحو لم يحدث في حالة "الأهداف الإنمائية للألفية". ومن ناحية أخرى فإن أهداف التنمية المستدامة" تضم ضعف

أهداف الأهداف الإنمائية للألفية" وتعالج مساحة اكبر بكثير من المواضيع تتراوح بين المساواة بين الجنسين إلى التحولات المناخية.

وكما يوضح الشكل (2) فإن "الأهداف الإنمائية للألفية" كانت تسعى إلى تحقيق تحسن تدريجي وقابل للقياس -مثل تقليل نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد إلى النصف بينما تطمح أهداف التنمية المستدامة" (الشكل (1) إلى التحقيق الكامل للأهداف في معظم الأحوال، بما في ذلك أوضاع الفقر والجوع ووفيات الأطفال التي يمكن تفاديها. وهذا يعني أن الحكومات ليست مطالبة فقط بتحسين مؤشراتها القومية، ولكن عليها أن تقوم أيضا بتحسين أوضاع الجماعات الأفقر وهو مسعى يتطلب جهودا إضافية في مجال تحديد المنتفعين والقيام بمساعدتهم.

علاوة على هذا تهتم أهداف التنمية المستدامة" بالقضايا العمرانية بشكل لم تعرفه الأهداف الإنمائية للألفية"، حيث تضمنت الوثيقة الأممية للمرة الأولى هدفا خاصا بالمدن، وهو الهدف 11 والذي يطالب بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة إلى جانب هذا تضمنت أهداف التنمية المستدامة " أهدافا تتصل بحماية البيئة تعد أكثر تفصيلا عما كانت عليه في "الأهداف الإنمائية للألفية".[1]

[1] - أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية،المرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: علاقة البنوك بالتنمية المستدامة

تتمثل علاقة البنوك بالتنمية المستدمة من خلال وظائفها والتي تتمثل في الإحتفاظ بودائع الجمهور وتسمح هذه الوظيفة للأفراد بادخار أموالهم والمحافظة عليها، كذلك من خلال الوظيفة الثانية وهي منح الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم بمنحهم قروض موجهة للإستغلال وأخرى موجهه للإستثمار، وذلك بدورها التي تؤديه كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين، إضافة إلى الدور التنموي الكبير الذي تلعبه البنوك من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تمويل التجارة الخارجية والتي سنعرضها في هذا المبحث.

المطلب الأول: قبول الودائع ومنح الائتمان والتسهيلات المصرفية

أولا: قبول الودائع من الجمهور

يرغب الأفراد أحيانا لاعتبارات مختلفة في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم ويبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها، وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الإحتفاظ بالنقود لديها وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف الوديعة على انها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف.

وتعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الإقتصاد ككل. فهي تفتح آفاقا واسعة أمام كل الأطراف، وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمان، السيولة والربحية. وتمثل الودائع آفاقا لتوظيف أموال البعض، وتسهم في تغطية عجز البعض، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الإقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال.[1]

[11] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، عمان ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2010، ص134،ص154.

ثانيا: منح الائتمان والتسهيلات المصرفية

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي حسب الغرض الى:

1- قروض إنتاجية:

وهو ما يوجه الى وحدات الجهاز الإنتاجي لزيادة طاقته الإنتاجية ودعم الرأس المال المستثمر في المشروعات التجارية والصناعية والزارعية، ويعتبر أهم أنواع الائتمان وأكبرها حجما لتعلقه بالحافز المادي لزيادة النشاط والطاقة الانتاجية وكذلك تمويل تكوين مشاريع التنمية الإقتصادية.

2- القروض الإستهلاكية:

وهو ما يقصد منه تمويل الحاجات الإستهلاكية للأفراد فيسمى ائتمانا إستهلاكيا مباشرا أو المعاونة على تصريف وتسويق سلع الإستهلاك فيسمى استهلاكا غير مباشر.

3- قروض تجارية:

هي قروض قصيرة الأجل عادة لمدة 90 يوم قابلة لتمويل الإحتياجات الموسمية مثل شراء السلع وتوزيعها وتسمى أحيانا تمويل أرس المال العامل.[1]

ثالثا: مضاعفة النقد

تتعامل البنوك التجارية بصورة رئيسية مع الائتمان، أي قبول الودائع من الأف ارد ومنحها بشكل قروض يتم إستخدامها في تمويل نشاطات إستثمارية ونشاطات إقتصادية مختلفة بعبارة اخرى فان البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية بين الوحدات الإقتصادية (أف ارد، مؤسسات،...) ذات الفوائض النقدية وبين الوحدات الإقتصادية التي تحتاج لهذه الاموال لتمويل أنشطتها (وتسمى وحدات العجز).

[1] احمد قنيع، حورية عجيلة، خيرة زقيب، دور تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018/2017، ص3، ص4

.

إن قيام البنوك بهذه الوظيفة المهمة ساعدها على أن تكون جهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الإقتصاد بواسطة مضاعفتها لذلك النوع من النقود الذي يطلق عليه نقود الودائع.[1]

المطلب الثاني: الدور التنموي للبنوك

أولا: الدور التنموي للبنوك من خلال تمويل عمليات التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوار هاما في معظم الإقتصاديات الدولية، حيث توفر للإقتصاد المحلي ما يحتاج إليه من السلع والخدمات الأجنبية وذلك من خلال نشاط الإستى ارد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الإستى اردية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، والعمالة)، وكذا أساليب التمويل. وقد ساهمت التجارة الخارجية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، ولعل أحد أهم خصائص التجارة الخارجية هو توفير منافع لجميع الأط ارف المشاركة بها دون استثناء، وذلك لما تتركه من أثار إيجابية على الكفاءة الإقتصادية والرفاه الإقتصادي. ونظ ار لتعدد عمليات التجارة الخارجية فهي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويلها من أجل ضمان استمرارها، وهذا ما يستدعي تدخل البنوك من خلال مجموعة من التقنيات والأدوات.

ثانيا: الدور التنموي للبنوك من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى البنوك الى تمويل المؤسسات الإقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في العديد من المشاكل الإجتماعية كالقضاء على البطالة ومساهمتها الكبيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وتوفير مناصب الشغل مما يجعل البنوك التجارية الداعم الرئيسي لتمويل هذه المؤسسات وذلك

[1] احمد قنيع، حورية عجيلة، خيرة زقيب، نفس المرجع، ص3، ص4.

من خلال الائتمان المصرفي حيث يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجية التي تلجأ اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في تلك الثقة بين البنك والمؤسسة (الأشخاص أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع إلت ازماته، وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك.

خلاصة الفصل:

ومما سبق عرضه في هذا الفصل، بالمقارنة مع مؤشرات التنمية المستدامة، فإن الجهود الحكومية في الجزائر قد حققت بعض التقدم في مجال التنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات مستمرة تتطلب مزيداً من الجهود والتنسيق لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

فلا بد من تضافر كافة الجهود المجتمعية لتخطي التحديات والمعوقات القائمة. وبالتعاون والالتزام المشترك، يمكن للجزائر أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا محافظًا على البيئة والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

- مستغانم -

تمهيد

وفي سياق دراستنا ومما سبق، ارتأينا ان يكون البنك الخارجي الجزائري (BEA) أحد أهم المؤسسات المالية العمومية في الجزائر، والتي تساهم بشكل كبير في تعبئة الموارد الضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ان يكون محل دراستنا الميدانية كدراسة حالة.

حيث اعتمدنا على منهجية تجمع بين مقابلات نوعية مع مسؤولي الوكالة والمديرية الجهوية البنك الخارجي الجزائري لولاية مستغانم وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمحفظة القروض البنكية .

هذا وجاءت دراستنا في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: تقديم بالبنك الخارجي الجزائري.
- المبحث الثاني: النشاط الإقراضي للبنك الخارجي الجزائري.
- المبحث الثالث: دور البنك الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة باستغلال القروض البنكية.

المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

المطلب الأول : تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري

أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري

انشئ البنك الجزائر الخارجي في العاشرة من جانفي 1967، تم إنشاؤها بعد تأميم البنوك الأجنبية، وكان ذلك بموجب المرسوم 67/204 كشركة عمومية محدودة، أين قدر آنذاك رأس مالها ب 20 مليون دينار جزائري.

و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري مقره المركزي الجزائر العاصمة، والمديرية الجهوية للغرب بولاية مستغانم ، حيث تضم هذه الآخيرة : 07 سبعة وكالات وهي: وكالة مستغانم رقم 66 وكالة مستغانم 104 وكالة تيارت 108 وكالة تيارت 69، وكالة غليزان وكالة ارزيو ووكالة السيق.

ثانيا: مهامه وأهدافه

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، بنك الجزائر الخارجي له أهداف على المدى المتوسط والطويل مستخلصة من الإستراتيجية الخاصة والعامة للبنك .

وتتمثل مهام بنك الجزائر الخارجي في :

- تنفيذ برنامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية.
- إقراض المنشأة الصناعية منها العامة والخاصة.
- خصم الأوراق التجارية إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية
- التدخل في عمليات الصرف الأجل و العاجل .
- لعب دور مراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

- اكتتاب خصم الكلفة شراء الأوراق المالية .
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتها.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية

أما الأهداف التي يسعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيقها هي:

- تحسين تسيير و جعليه أكثر فاعلية للتكييف مع التطورات و ذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- توسيع الشبكة البنكية و التقرب من الزبائن.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.
- رد اعتبار وظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك .
- التنمية المهم الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك.
- مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة وتكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة وتحسين إدارة الموارد البشرية.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخارجي الجز ائري مستغانم

أولا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخارجي الجزائري مستغانم

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخارجي الجزائري مستغانم

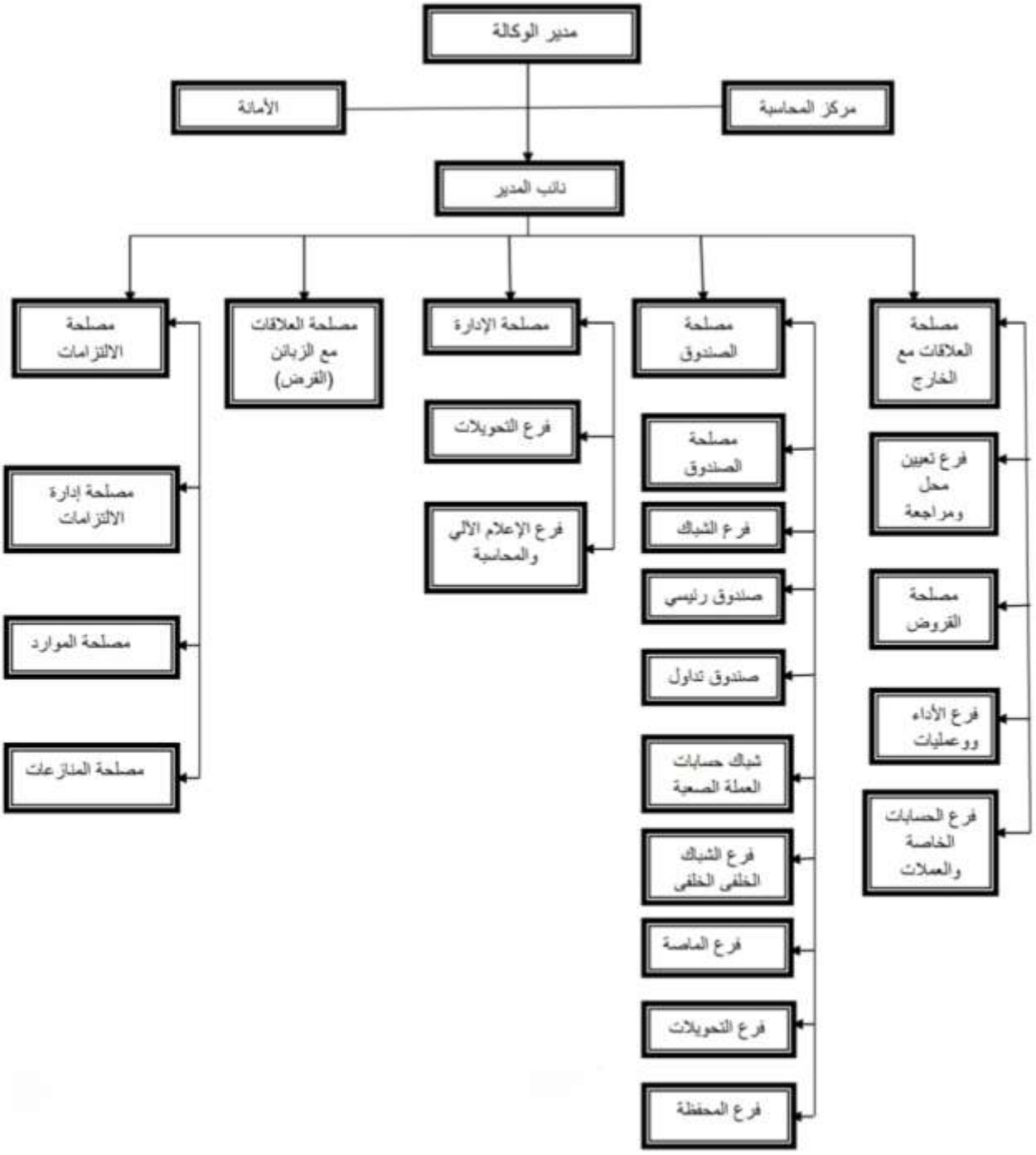

مصدر: البنك الخارجي الجزائري

ثانيا: مصالح وكالة البنك الخارجي الجزائري مستغانم

سنتطرق إلى مهمة كل منصب أو مصلحة:

- المدير العام (المدير التنفيذي) : هو الذي يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة وبرأس اللجنة وتتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.
- نائب المدير يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة وبرأس اللجنة نهاية عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.
- مصلحة الالتزامات الها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن
- مصلحة العلاقات مع الزبائن لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم الأزمة الدراسة الملف بالإضافة. إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة
- مصلحة تسيير الإدارة : عمليا يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة
- مصلحة الصندوق : لها وظيفة :
  - تلقي الودائع النقدية .
  - تنفيذ التحويلات المصلحة لحساب الزبائن.
  - القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكيا
- وعليه يتبين لنا دورها :
  - لحفاظ على الاتصال الوثيق والمستمر مع الزبائن القاصدين لهذه الشبابيك.
  - إدارة العمليات الموكلة إليها من قبل الزبائن
  - إدارة القيم والسير على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها.
- مصلحة العلاقة مع الخارج : يتم هذه المصلحة بالعمليات التجارية التي تعطى بالعملة الصعبة، وتستقبل التحويلات الصالح الزبائن المقيمين في الجزائر .

- مصلحة القرض :
- مهمة مصلحة القرض : على مستوى الوكالة مصلحة القرض في موضوع الدراسة، فهي مكلفة ب :
  - جمع وتحليل كل عناصر التقييم (وثائق محاسبية تجارية، حياتية مالية) الضرورية الدراسة الملف.
  - متابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات المرتبطة بالفروض المطلوبة
- العلاقات الوظيفة والتسلسل الهرمي لمصلحة القرض : بغية فهم ذلك يكون من المفيد تتبع مسار ملف الفرض منذ وصول الزبون إلى نقطة يجهز في ثلاث نسخ :

- نسخة موجهة إلى وحدة الربط.

- نسخة موجهة إلى مديرية الاستغلال.

- نسخة يحتفظ بها في سجلات الوكالة .

المبحث الثاني: النشاط الاقراضي للبنك الخارجي الجزائري

يعتبر الاقراض من أهم الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري بحيث يتيح أصناف مختلفة كقروض الاستغلال و وقروض الاستثمار.

المطلب الأول: أنواع القروض البنكية المقدمة حسب البنك الخارجي الجزائري

أولا: قروض الاستغلال

1- قروض الاستغلال القصيرة الأجل وفي فروض لا تتجاوز مدنيا سنة وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالامضاءات.

2- القروض بالصندوق، وتضم:

- ✓ تسهيلات الصندوق في فروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت.
- ✓ السحب على المكشوف يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة أي من 3 إلى 9 أشهر، حيث تمنح للمؤسسات التي تكون في دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال التسع أشهر الأولى مثلا، ومن هنا يأتي دور البنك لسد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت
- ✓ القروض الموسمية : المنح هذه الفروض التمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر.
- ✓ تسبيقات على الصفقات العمومية : يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.
- ✓ الخصم التجاري : يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الداخلية إلى غاية تاريخ الاستحقاق .

3- قروض بالإمضاءات:

تسمى أيضا التعهد بالإمضاء، وترتبط بتعهد البنك للزبون من أجل الحصول على تمويل للخزينة وتنقسم قروض الإمضاء إلى :

- الكفالات : ويضم هذا النوع من قروض ثلاث أصناف هي :
  - ✓ كفالة الضمان حسن تنفيذ الصفقة
  - ✓ كفالة الضمان استرجاع قيمة التسبيق
  - ✓ كفالة بالمزايدة
- الضمانات : وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين ويمكن تجسيد هذه ضمانات في نوعين :
  - ✓ الضمانات الحقيقية

✓ الضمانات الشخصية

ثانيا: قروض الاستثمار: وهي قروض موجهة لتمويل استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل وتضم :

1- قروض متوسطة الأجل : تتراوح مدتها بين 3 و 5 سنوات، وتتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث يساوي مبلغ القرض 50% من قيمة المشروع ويحول عادة تجهيزات الإنتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب وغيرها.

2- قروض طويلة الاجل : تتراوح مدتها بين 5 و 7 سنوات وقد تمتد أكثر من ذلك ونتجه إلى تمويل النشاطات التجارية.

المطلب الثاني: شروط الحصول على القرض

غالبا ما يفرض البنك على المؤسسات حد أدنى من شروط التسيير حتى يمكن استرداد القرض ، ويمكن تقسيم الشروط إلى فئتين :[1]

أولا: شروط عامة لكل القروض : قبل أن يمنع البنك فرض الاستغلال من ضروري ضمان أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة متوازنة، هذا التوازن ينبغي أن يدوم طولا مدة البرنامج ويمكن اعتماد الشرط التالي: الأموال الخاصة > 2 الديون للأجل .

أما عن الحد الأقصى للتمويل هو 50%، أما بالنسبة لقرض متوسط الأجل من المهم ضمان انسجام القرض مع الهيكل المالي ومردودية المؤسسة، ويكون من الضروري بعد معرفة الاحتياجات أن تحدد نوعية القروض التي يمكن أن تسدد تلك الاحتياجات، وما هي القروض التي يمكن أن تحصل ؟

من أجل العمليات المتوسطة الأجل فان أمد القرض يلعب دورا هامة، فهو دالة في

[1] - معلومات مقدمة من البنك الخارجي الجزائري ولاية مستغانم.

- مدة حياة المنتج : حيث تربط القروض بمدة زمنية أقل من مدة حياة المنتج فمن الطبيعي أن تربط القروض بمدة زمنية أقل من مدة حياة المنتج، ذلك أن المؤسسة تحول جزء من تدفقات النقدية (MBA) المسترجعة من مخصصات الإهتلاكات والمؤونات (DN)
- قيمة التكاليف الصناعية : حيث يتم مقارنتها بتدفق النقدي الخام (MBA brut) لأعمالها.

2- التحليل المالي عن طريق النسب المالية :

يوجد القرض مستوى من التبعية اتجاه البيئة الخارجية التحليل المالي للمؤسسة يسمح لنا بتمييز عددا من الوضعيات : وفيما يلي بعض النسب التي يمكن أن تساعد على اتخاذ قرار منح القرض:

- هامش التمويل الذاتي: الاقتراض الصافي ودلالتها كالتالي:
  - ✓ من 0% الى 5% ← نسبة غير كافية.
  - ✓ من 5% الى 15%. ← نسبة متوسطة.
  - ✓ من 15% فما فوق ← نسبة ممتازة.
- هامش التمويل الذاتي: عوائد التشغيل ودلالتها كالتالي:
  - ✓ من 0% الى 5% ← نسبة غير كافية.
  - ✓ من 10% الى 20%. ← نسبة متوسطة.
  - ✓ من 20% فما فوق ← نسبة ممتازة.
- هامش التمويل الذاتي: الإنفاق الاستثماري الصافي ودلالتها كالتالي:
  - ✓ من 0% الى 50% ← نسبة غير كافية.
  - ✓ من 50% الى 80%. ← نسبة متوسطة.
  - ✓ من 80% فما فوق. ← نسبة ممتازة.
- الفوائد المدينة: عوائد التشغيل ودلالتها كالتالي:

- ✓ من 10% فأكثر ← نسبة غير كافية.
- ✓ من 5% الى 10%. ← نسبة متوسطة.
- ✓ من 0% إلى 5% . ← نسبة ممتازة.

المبحث الثالث: دور البنك الجزائري في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة باستغلال القروض البنكية

إن دور البنك الخارجي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة كغيرها من البنوك التجارية الأخرى بظهر جليا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تمتاز بالاستدامة، والناجحة في التنمية ، حيث من بحثنا هذا نعمل على سقاط هذه مؤشرات التنمية المستدامة في دراسة الحالة، لذلك في هذا المطلب سنقوم بعرض مؤشرات التنمية المستدامة التي تستطيع اسقاطها على المستوى المحلي ، والتي تتوافق مع مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تحقيقها، وعلى حسب الاحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها.

المطلب الأول مساهمة البنك الخارجي الجزائري لولاية مستغانم في تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

أولا: المؤشرات الاقتصادية من بين المؤشرات الاقتصادية التي ساهم البنك الخارجي الجزائري في تحقيقها والتي تتوافق مع دراسة الحالة هي:

- مؤشر النقل والمواصلات

للبنك الخارجي الجزائري فاعلية كبيرة في تحقيق هذا المؤشر ولو بطريقة غير مباشرة، أي أنه كان الوسيط الثاني في تمويل المشاريع الاستثمارية التي حققت هذا المؤشر، وفيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري ، والتي تحمل خدمة النقل ونقل السلع والمواصلات نحو ولايات الغرب: غليزان و الجنوب: عين صالح، أغواط،

وزعت هذه المشاريع 212 مشروع بالنسبة للزبائن الخواص و513 مشروع ممولة في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NESDA. CNAC, ANGEM)، وبالتالي فهذا الكم من المشاريع الممولة بقطاع نقل المسافرين والسلع يساهم بالتأكيد في النقل المستدام.

- فحسب المديرية الجهوية للبنك مستغانم - عدد المشاريع الموضحة في الجدول أدنا للوكالات داخل اقليم الولاية من بداية سنة 2016 إلى غاية يومنا مع احتساب أن وكالة anade كانت متوقفة منذ السداسي الأول 2023، و الأمر بوقف منح وسائل النقل منذ 2022 لباقي وكالات منح القروض.

الجدول رقم (05): عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الخارجي الجزائري

الزبائن في إطار الوكالة	وكالة رقم 66 بمستغانم	وكالة رقم 104 بمستغانم	مجموع القروض (دج)
الخوص	95	117	424.000.000
Nesda	107	98	410.000.000
Cnac	20	41	146.880.000
Angem	23	12	100.800.000

المصدر: إعداد الطالبة وفقا للاحصائيات المقدمة من المدرية الجهوي البنك الخارجي الجزائري مستغانم

- **البنية الاقتصادية** : تعبر البنية الاقتصادية بالمؤشرات التالية

- حجم الاستثمار الأجنبي في سنة 2016: كانت البدايات الأولى لتوجه البنك الخارجي الجزائري مستغانم منح القروض في مجال الاستثمار الأجنبي، ونظرا لصعوبة وخصوصية هذا النوع من العروض ، يمنع هذا النوع من القروض لفئة معينة من الزبائن فقط من تتوفر لديهم الثقة والوفاء الالتزام والصرامة الملامة المالية الجيدة والحجم القوي للضمانات المقدمة. وقع استئناف البنك في القديم هذا القرض لمستحقيه

وصل عدد المشاريع الممولة والتي نجحت في نشاطها واستردت قيمة ديونها لدى البنك 14 مشروع من مجموع 32 مشروع في مختلف النشاطات بقيمة مالية تقارب 230 مليون دج أما باقي المشاريع فهي ملتزمة بتسديد أقساط القرض في الأوقات المتفق عليها حسب رزنامة التسديد.

والجدول المدون أسفله يمثل رصيد البنك الخارجي الجزائري - مستغانم من عدد وحجم المشاريع الممولة والناشطة في مجال الاستثمارات الأجنبية 32 مشروع بقيمة إجمالية بلغت مايفوق 730 مليون دج، هذه المشاريع موزعة كما هو موضح في الجدول فقط على وكالات مستغانم رقم 66 ووكالة مستغانم رقم 104 ، وتنشط أغلبها في الإستيراد والتصدير .

الجدول رقم (06): عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي مولها البنك الخارجي الجزائري

االوكالات	وكالة رقم 66 مستغانم	وكالة رقم 104 مستغانم	حجم القروض (دج)
عدد الزبائن	21	11	229.939.070

المصدر: إعداد الطالبة وفقا للاحصائيات المقدمة من المدرية الجهوي البنك الخارجي الجزائري مستغانم

هذا عن مؤشر حجم الاستثمار الأجنبي، أما مؤشر على مستوى ا المحلي وحسب التقرير المفصح عنه بالتقرير المفصل لسنة 2019 منذ 2016، عن حسابات البنك بالموقع الخاص بالمديرية فكان بقيمة يتجاوز 2.188.027.270. دج طبعا مع احتساب حجم الاستثمار الأجنبي ، أي ما يعادل تقريبا 1.897.088.200دج

ومن مؤشر الموارد والآليات المالية، هي الأخرى يتم دراستها - خاصة فيما يتعلق بقيمة دين البنك الخارجي الجزائري لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى - في المديرية العامة وباقي المؤشرات لا يمكن اسقاطها على الدراسة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية تلخص فيما يأتي المؤشرات الاجتماعية:

1- تحسين نوعية الحياة يمكن إنجازها في النقاط التالية: إذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة هذا المؤشر يساهم دور البنك الخارجي الجزائري في التحسين من نوعية الحياة تكون من خلال التمويلات المختلفة للمشاريع الاستغلالية والاستثمارية والتي تحقق بدورها التحسين المعيشي لأصحاب هذه المشاريع، والأفراد العاملين فيها، وإلى المحيط الذي يتواجد بها المشروع والمستهلكين أي المستفيدين من منفعة هذا المشروع.

2- تحسين في المستوى التعليمي والصحي حيث يتطلب منح بعض القروض بمستوى تعليمي وخبرة لدى العميل، بالإضافة إلى الشروط الصحية حتى يستطيع البنك التعامل معه والتقديم له كل المعلومات الضرورية لمنحه، وقد تعود هذه القروض بعد استغلالها بفائدة التحسين في المستوى. التعليمي والصحي على المستفيدين من المشروع خاصة إذا كان موجه لفئة معينة، مثال على ذلك: المشاريع الممولة من طرف هذا البنك لعرض التكوين مثلا فتح مدارس خاصة وبالنسبة للتحسين الصحي يكون في القروض التي منحت لعرض التحسين الصحة العمومية والقضاء على الأمراض المختلفة مثال على ذلك الصيدليات مؤسسات صناعة الأدوية أو مراكز الحجامة الطبيعية.....الخ

2- وبالنسبة لمؤشر الإسكان فيسعى البنك الخارجي الجزائري لتمويل مشاريع العقارات بممارسات مستدامة أن يوفر لدى العميل السكن اللائق والمستدام والذي يوفر له كل الشروط الأمان الضرورية،

وفي هذا الإطار البنك ينوع في منح القروض في هذا القطاع حيث هناك قروض خاصة بشراء مسكن جديد، قروض لبناء سكن في قطعة أرض بملكها الزبون، أو إقامة تعديلات على مسكن بملكه الزبون.

المطلب الثاني: مساهمة البنك الخارجي الجزائري لولاية مستغانم في تحقيق المؤشرات البيئة والتكنولوجية

أولا: المؤشرات البيئة:

تتمثل في المؤشرات البيئية التي تخدم التنمية البيئية المستدامة من بينها الطاقة النظيفة إن رصيد البنك الخارجي الجزائري في هذا المجال بدأ يتطور بالرغم أنه يساهم في تمويل القليل من المشاريع التنموية التي تخدم الطاقة النظيفة وتحسين البيئة.

وإجمالا فحسب المديرية الجهوية للبنك الخارجي مستغانم 65 مشروع موزعة (NESDA-ANGEM) من حسب وكالات مستغانم، أغلبها مشاريع خاصة بإنشاء مؤسسات النظافة (نظافة الأحياء وجمع القمامات ، ومؤسسات لحرق النقابات والتخلص منها، مؤسسات في إطار التسيير واستغلال منشآت التموين بالمياه الصالحة المشرب والتطهير بقيمة فرض إجمالية تفوق 8 ملاين دج.

وماتبين لنا مخاطر التلوث الهوائي من خلال تمويل البنك الخارجي الجزائري الذي لايزال في مجال المشاريع المسببة في التلوث البيئي (خاصة مؤسسات أشغال البناء، مؤسسة أشغال الطرقات صناعة الجبس أي بهذا المؤشر يساهم البنك في عرقلة مسار التنمية البيئية، يؤثر عليها بالشكل السلبي.

اما استغلال للمساحات الغابية لم نستطع اسقاطه الدراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري لأن هذا النشاط في الأصل من اختصاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تسعى إلى التنمية الريفية والفلاحية من خلال تحويلاتها المختلفة في هذا المجال.

ثانيا: المؤشرات التكنولوجية

سنعرض فيما يلي المؤشرات التكنولوجية التي تتوافق وطبيعة الدراسة وهي: أن القيمة المضافة والانتاجية تتمثل في القيمة المضافة الحقيقية التي جاءت بها المديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري في قيمة المشاريع، الاستقلالية والاستثمارية التي تساهم في تطوير العديد من القطاعات في التنمية المحلية والجهوية والوطنية كما في التنمية المستدامة.

القيمة المالية للقروض الممنوحة إجمالا عبر وكالات المديرية بالولاية منذ 2016 إلى غاية نهاية اليوم، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتمويلات البنك في إطار وكلائه 30 مليون دج لأكثر من 500 مشروع.

خلاصة الفصل

وختاما لدراستنا هاته، يتجلى لنا بشكل عام، أن البنك الخارجي الجزائري لعب ولا زال يلعب دورًا مهمًا في تمويل المشاريع التنموية، كما أن سياساته وممارساته في منح القروض البنكية، وحسب مؤشرات التنمية المستدامة ومحلها أمام النشاط الإقراضي بالبنك كما تساهم بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك مجال للمزيد من التحسين والتطوير لتعزيز هذا الدور في المستقبل.

خـــــاتمة

خـــــاتمة

انطلاقا مما تم عرضه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تساعد القروض البنكية على دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال اللازم لبدء المشاريع وتوسيع الأعمال وتلبية الاحتياجات المالية المختلفة.
- القروض البنكية تخضع لمعايير ومتطلبات محددة من قبل البنوك خاصة وسياسة الاقراض الجديدة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية التي استوجبت ان تكون بممارسات التنمية المستدامة.
- التنمية المستدامة هي نهج شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية.
- الجزائر تولي اهتمامًا متزايدًا بقضايا التنمية المستدامة بالرغم من كثرة المعيقات إلا أنه هناك تحديات مستمرة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة خطة الجزائر 2030.

واستنادا لما سبق ، وبما ان إجراءات سياسة الإقراض المستحدثة هي بمارسات التنمية المستدامة، وتهدف الى ما يسمى بالتمويل الأخضر ، فإن علاقة القروض البنكية بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا ، بمعنى انها أحد أدوات التنمية المستدامة كما ان هذه العلاقة تثبت مدى تأثير القروض البنكية في التنمية المستدامة .

إذا ما فترضنا انها تسير على الخطى القديمة، مثلما كانت تمنح قروض المشاريع سابقا تضر بالصحة البيئة ما يثبت هنا أيضا التأثير السلبي للقروض البنكية على التنمية المستدامة.

على عكس إذا ما عالجنا القروض البنكية بما تسير عليه حاليا، وكما ذكرنا سابقا بممارسات التنمية المستدامة ودفتر شروط يحوي على معايير هذه الآخيرة فإنها تساهم إلى حد كبير في إرساء مسارات المستدامة والتمويل الأخضر. مايثبث صحة فرضيات ايضا، بأنها بالإضافة إلى انها علاقة جزء من الكل فهي أيضا علاقة طردية، هذا ما يجعل الجزائر تسعى إلى استدامة وتخضير القروض البنكية.

هذا ونقترح كتوصيات :

- شمل ضبط دفتر الشروط بممارسات التنمية المستدامة جميع القطاعات والنشاطات المعنية بالقروض.
- توعية المستفيد من القروض اصحاب المشاريع بالتمويل الأخضر المستدام.
- إعادة هيكلة البنوك الجزائرية بما يوافق بازل.

-

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

❖ **القوانين:**

- القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 يوليو 2003

❖ **الأوامر:**

- الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار (المعدل المتمم)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الاستثمار في الجزائر نص معزز، فبراير 2015
- الأمر رقم 05-11 المؤرخ في السادس أوت سنة 2003 المتعلق بالقرض والنقد

ثانيا: المراجع:

❖ **المؤلفات:**

- حسن العجول: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك كلاسيكية، دار النشر مؤسسة الثقافة الجامعية كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، 2000
- خالد امين عبد الله: العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، عملت الأردن، 1998؛
- رضا صاحب أم حمد آل علي: إدارة المصاريف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط2، دار فكر طباعة ونشر،وتوزيع، سنة 2002؛
- زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد: الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل النسر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2013؛

- زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد: جودة إدارة البنوك، ط1، دار المسيرة النسر والتوزيع، عمان، الأردن، السنة: 1996؛
- سهير ابراهيم حاتم الهيتي: الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ردمك، ط1، 2014؛
- شاكر قزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 ؛
- صديق توفيق نصار: العوامل المؤثرة في منح التسهيلات الإئتمانية المباشر دراسة تحليلية مقارنة بالمصارف الإسلامية و التجارية العاملةفي قطاع غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين، السنة 2005؛
- عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000؛
- عبد المعطي رضا رشيد: ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 1999؛
- محمد سعيد أنور سلطان: إدارة البنوك، جامعة الإسكندرية، السنة :2005؛
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، عمان ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2010
- محمد ناظم نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار العامر القاضية الإسكندرية ؛
- هاشم مرزوك على الشمري وآخرون: الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، عمان دار الأيام النسر والتوزيع، 2015، ط1، 2016.

❖ الرسائل ومذكرات التخرج:

- سايح بوزيد : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية السنة الجامعية: 2012-2013؛

- سيف هشام صباح فخري: الإئتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير، العلوم المعرفية كلية الإقتصاد، جامعة حلب سوريا، 2009؛
- عقيلة ذبيحي: الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة " التنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009؛
- سنوسي سعيد: الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم السيرة جامعة مختار، عنابة، السنة 2010؛
- هشام العبد الديراوي: معوقات توفير المناطق المفتوحة والمساحات الخضراء في المخططات الهيكلية بقطاع غزة وسبل تطويرها 'مدينة دير البلح كحالة دراسية'، رسالة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية غزة، ديسمبر 2013؛
- دنيا بوقديرة: سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية و بنوك ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013؛
- جعادر كميلة، بلعقون هاجر: تسيير القروض المصرفية مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر، سنة 2021/2020.

❖ المجلات:

- سي يوسف قاسي: الإطار القانوني لحماية البيئة و التنمية المستدامة بين المفهوم والأبعاد، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 01، العدد: 08، ديسمبر 2017.

❖ الملتقيات:

- احمد قنيع، حورية عجيلة، خيرة زقيب، دور تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018/2017

❖ المراجع الإلكترونية:

- دنيا مرسلي- سامية عصنين: الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية - جامعة الجزائر 3، نخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية – المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد : 02، العدد:01، جانفي 2023، ص173- 174، https://www.asjp.cerist.dz/en/article تطلع عليها يوم: 2023/03/25، التوقيت: 12:05.
- زغموش فوزية: قانون البيئة و التنمية المستدامة، محاضرات تخصص التعمير والتهيئة العمرانية، المطبوعة البيداغوجية، كلية الحقوق القسم العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2021-2022، ص 14. https://fac.umc.edu.dz/droit/affichage/'ours/.pdf
- عقل بن عبد العزيز العقل: أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 904-905، https://www.edusohag.journals.ekb.eg/article
- تضامن: الدليل الإرشادي إلى أهداف التنمية المستدامة، http://www.tadamun.co/
- أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، https://www.undp.org/ar/arab-states
- محاضرة: مؤشرات قياس التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ،هو جامعة العربي بن مهيدي ام الباقي ، 2020/2019، http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير القروض البنكية على التنمية المستدامة من خلال دراسة تحليلية والتطرق للإجراءات الميدانية لها أمام مسعى الحكومة الجزائرية في استحداث السياسة الإقراضية بممارسات التنمية المستدامة لمواكبة مختلف التطورات وتذليل الصعوبات التي طالما كانت من معوقات تحول دون الإلتحاق ببازل وتجسيد الحوكمة والحكامة البنكية ، فاعتمدنا على اسقاط الأطر النظرية على ارض الواقع بدراسة تطبيقية لدراسة حالة على البنك الخارجي نموذجا.

فأظهرت النتائج مدى مساهمة القروض البنكية في ارساء مهارات التنمية المستدامة ما أثبتت انه هناك علاقة الجزء من الكل بينها زيادة على انها علاقة طردية تحذر من مخاطر القروض البنكية على التنمية المستدامة. ولذلك، فإن خضرنة واستدامة السياسة الإقراضية في الجزائر يظل ضرورة ملحة لضمان اقتصاد مستدام وبمثابة إضافة لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن خطة الجزائر 2030.

الكلمات المفتاحية: البنوك، القروض،التنمية المستدامة، الاستدامة، التمويل الأخضر

Abstract

This study aimed to identify the extent of the impact of bank loans on sustainable development through an analytical study and to address field procedures for them in the face of the Algerian government's endeavor to introduce a lending policy with sustainable development practices to keep pace with various developments and overcome the difficulties that have long been obstacles to joining Basel and embodying banking governance and governance. We relied on projecting theoretical frameworks onto the ground through an applied study of a case study on the Foreign Bank as an example.

The results showed the extent to which bank loans contribute to establishing sustainable development skills, proving that there is a part-to-whole relationship between them, as well as a direct relationship that warns of the risks of bank loans on sustainable development. Therefore, the greening and sustainability of the lending policy in Algeria remains an urgent necessity to ensure a sustainable economy and serves as an addition to achieving the desired goals within the Algeria 2030 Plan.

Key Words: Banks, loans, sustainable development, sustainability, green finance